

وحتى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس إدارة المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ؛

وحتى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨١ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل مجالس إدارة الشركات التابعة للمؤسسات العامة التي تشرف عليها وزارة الصناعة والتبديل والثروة المعدنية وتعيين أعضائها ؛

قرر :

مادة ١ - يشكل مجلس إدارة شركة النصر للإنتاج إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية والتعدين ويعين أعضائه على الوجه التالي :

السيد / عثمان محرم محجوب ، رئيس مجلس الإدارة .. رئيسا
السيد / محمود ناصف عباس ، مدير إدارة المشروعات والبحوث الفنية ..
السيد / صلاح محمود داود ، مدير ملاحات المكس ..
السيد / محمد عبيد ، مدير الشؤون المالية والتجارية

مادة ٢ - تزول عن عضو مجلس الإدارة صفة العضوية في حالة نديه أو إعاقته إلى وظيفة أخرى خارج الشركة خلال مدة نديه أو إعاقته .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

سار برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٣٨٩ (٢ نوفمبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٤٨ لسنة ١٩٦٩

بتعيينات بالفئة الأولى بشركة الحديد والصلب المصرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وحتى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، والقرارات المعدلة له ؛

مادة ٥ - تتولى مجالس المدن والقرى قراءة العدادات المركبة لدى المستهلكين عن الطاقة المباعة لهم وتحصيل قيمة الطاقة الكهربائية المسجلة بهذه العدادات وعليها سداد الضرائب والرسوم إلى الجهات المستحقة لها مباشرة .

مادة ٦ - تقدم المؤسسة المصرية العامة للكهرباء بعمل التعديلات الكهربائية لمختلف فئات المستهلكين من الشبكة داخل مجالس المدن والقرى على نفقة المستهلك على أن تسدد قيمتها للمؤسسة مقدما .

مادة ٧ - يتم التعاقد بالنسبة للصناعات التي تزيد القدرة المركبة بها عن ٦٢٤ كيلو فولت أمبير مع المؤسسة المصرية العامة للكهرباء مباشرة .

مادة ٨ - تعتبر التكاليف والنفقات والأعباء الاستثنائية الخاصة بمشروعات كهربية الريف ودمم وتوسيع شبكات المدن والقرى من الخدمات العامة التي تتحملها الدولة .

مادة ٩ - لا تسرى أحكام هذا القرار على محافظتي القاهرة والاسكندرية والمناطق التي يتم التعاقد فيها مباشرة بين المؤسسة ومستهلكي الطاقة الكهربائية .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٧٠ ويبنى كل ما يخالف أحكامه ما

سار برئاسة الجمهورية في ١٧ شعبان سنة ١٣٨٩ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢١٤٥ لسنة ١٩٦٩

بتشكيل مجلس إدارة شركة النصر للإنتاج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وحتى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ؛